

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الخزانة إصدار القراءات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإرادة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ ( ٣٠ يولييه سنة ١٩٧١ )

أنور السادات

### قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية النص الآتي :

"استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، يعين كافة العاملين بالمعاهد ومدارس تحفيظ القرآن التي ضمت أو تضم إلى الأزهر في درجات ستفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع إعتاقهم من شرطى اجتياز الامتحان واللباقة العلمية .

ويكون الضم بقرار من وزير شؤون الأزهر بعد موافقة وزير الخزانة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإرادة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ ( ٣٠ يولييه سنة ١٩٧١ )

أنور السادات

### قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، فقرة جديدة نصها الآتي :

"وتعفى من الضريبة الفوائد المستحقة على أرصدة الحسابات غير المقيمة الخارجية بالعملة الأجنبية المفتوحة لدى البنوك المحلية "

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإرادة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ ( ٣٠ يولييه سنة ١٩٧١ )

أنور السادات

### قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١

في شأن إعادة حساب القيمة الإيجارية المثبتة بدفاتر الحصر والتقدير لبعض العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يباد حساب القيمة الإيجارية للعقارات المبنية المثبتة بدفاتر الحصر والتقدير متى كانت تزيد على القيمة الإيجارية منخفضة طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن أو كانت تزيد على القيمة الإيجارية محددة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن وذلك وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات التي يصدرها قرار من وزير الخزانة .